http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1388) السنة السادسة -الاحد (14) كانون الاول 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

«الطريق الثالث» في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة

هاني الحوراني

وثانياً، اكتسب أنطوني جيدنز أهمية عالمية، جراء كون كتابه المنوه اليه أعلاه قد شكل حجر الأساس في التحولات البرنامجية التي اعتمدتها الاشتراكيات الديمقراطية في أوروبا، ولا سيما في المانيا، وكذلك أحزاب رئيسية أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وأستراليا وكندا، حيث شكل «الطريق الثالث» مصدر إلهام ومحرك تجديد قادها إلى انتصارات انتخابية.

لكن أنطوني جيدنز هوجم بالمقابل بقوة من اليمين واليسار على حد سواء، وتعرض لاتهامات قاسية، واعتبره بعض اليساريين مثل أليكس كالينكوس، الذي ألف كتاباً مضاداً للطريق الثالث، منظراً «لليبرالية جديدة متنكرة برداء ديمقراطي اشتراكي».

والواقع أن الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية الحالية باتت تفرض تحديات جديدة أمام مقولات وسياسات «الطريق الثالث»، وتطرح تساؤلات جدية حول مدى قدرتها على الصمود في الظروف العالمية الجديدة، بل لعلها تدفعها، أي «الطريق الثالث» نحو تصحيحات وتنقيحات جديدة تعيدها مجدداً إلى قواعد الديمقراطية الاشتراكية الأصولية.

ولكن قبل ذلك فإنه من المستحسن أن نحاول أولاً فهم أنطوني جيدنز الذي تم تبسيطه بصورة مفرطة، وأشيعت عنه صورة المنظر السياسي لتراجعات الديمقراطية الاشتراكية نحو مواقع «يمينية»،علماً أن مصدر قوة جيدنز ناجمة عن كونه عالم اجتماع مرموقاً وأكاديمياً بارزاً، رأس لفترة طويلة مدرسة (كلية) لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

وأنطوني جيدنز- مواليد لندن، ١٩٣٨ - عرف الشهرة أساساً لكونه صاحب نظرية «الهيكلة» Structuration وكمجدد وصاحب رؤية شاملة للمجتمعات الحديثة في مجال علم الاجتماع. وقد ألف ما لا يقل عن ٣٤ مؤلفاً مهماً ترجمت ونشرت في نحو ٣٠ لغة عالمية، بل إنه يعد أكثر علماء الاجتماع نشاطاً في مجال النشر، حتى قيل عنه أنه يصدر مؤلفاً أو أكثر في كل عام.

تُسَجل سيرة جيدنز أن حياته الأكاديمية مرت بثلاث مراحل مهمة،أولها مساهمته في رؤية جديدة لعلم الاجتماع المعاصر.وذلك من خلال تقديم مراجعة نقدية لكلاسيكيات علم الاجتماع، في مؤلفاته مثل:«الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة» (١٩٧٩)، و«الأدوار الجديدة للمنهج الاجتماعي» (١٩٧٦). أما المرحلة الثانية فقد تميزت بتطويره لنظرية «الهيكلة»، حيث حلل العلاقة ما بين الفاعل (Agent) والبُنية وأيهما تعود له الأولوية. ومن مؤلفاته في هذه المرحلة «المشكلات المركزية في النظرية الاجتماعية» (١٩٧٩) و«دستور المجتمع» (١٩٨٤) الذي جلب له شهرة عالمية في الدوائر الأكاديمية. في المرحلة الثالثة والراهنة من مسيرته كعالم اجتماع أبدى جيدنز اهتمامه بقضايا الحداثة والعولمة والسياسات، ولا سيما تأثير الحداثة في المجتمع والحياة الشخصية للأفراد. حيث انتقد نظريات ما بعد الحداثة، وأعاد طرح مسألة «المثالي- الواقعي» وسياسات «الطريق الثالث» من خلال كتبه: «عواقب الحداثة» (١٩٩١)، و«تحولات التقارب» (١٩٩٢)، «ما بعد اليسار واليمين» (١٩٩٤)، وأخيراً كتاب «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية» (١٩٩٨).

أردنا في هذا الإيجاز السريع لسيرة أنطوني جيدنز إزالة الانطباع السطحي عن مساهمته الأخيرة، كما لو انها مجرد تبرير لتنقيحات حزب العمال والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية لبرامجها السياسية نحو الوسط. فكتابه «الطريق الثالث» هو تتويج واستخلاص نظري مستمد من مجمل أعماله السابقة، واستجابة للتحولات المعاصرة التي عرفها المجتمع الغربي في ظل العولمة وعصر المعلوماتية. وبكلمات أخرى، فإن مؤلفه الشهير «الطريق الثالث» هو مساهمة نظرية سياسية لعالم اجتماع، وليس مجرد تبرير ايديولوجي لناشط أو منظر سياسي.

وعودة إلى هذا الكتاب، نجد أن جيدنز يثير التساؤل حول امكانية أن تصبح السياسات المتعلقة بالحياة أكثر ملموسية من السياسات المتعلقة باللامساواة، ومن ذلك استخلاص ان دور الحركات الاجتماعية سوف يكون أكثر أهمية في إحداث التغيير من الأحزاب السياسية. ودعا إلى ما يسميه «دمقرطة الديمقراطية»، أي ذلك المستوى من الديمقراطية المسماة «الديمقراطية الحوارية» مستعيراً هنا تعبير هيبرماس، حيث تتحدد الفوارق وتقرر الممارسات من خلال الخطابات أكثر مما تتحدد من خلال العنف أو سلطة الأوامر.

اعتمد جيدنز في الخلاصات التي توصل اليها في «الطريق الثالث» على أعماله السابقة ولا سيما فكرة الانعكاسية ونظام الاندماج التي تضع الناس في علاقات جديدة من الثقة والاستقلالية مع بعضهم البعض من ناحية، ومع حكوماتهم من ناحية أخرى. وعليه فإن جيدنز يجادل بأن مقولة اليسار واليمين قد انهارت، تحت تأثير عوامل عدة أبرزها غياب بديل واضح للرأسمالية وأفول الفرص السياسية القائمة على الطبقة الاجتماعية، لصالح تلك الخيارات القائمة على «نمط الحياة».

انتقل جيدنز في مؤلفاته الأخيرة من محاولة توضيح أو وصف ماهية الأشياء إلى التبشير بما يجب أن تكون عليه.وعليه ركز جيدنز في كتابه «ما وراء اليسار واليمين» على انتقاد اشتراكية السوق ووضع اطار من ست نقاط لإعادة رسم قواعد لسياسات جذرية بديلة، وهي:

١- إصلاح أشكال التضامن المعطوبة.
٢- التعرف على مركزية «سياسات الحياة».
٣- القبول بأن الثقة الفاعلة تتطلب سياسة تشاركية.
٤- اعتناق الديمقراطية الحوارية.
٥- إعادة التفكير بدولة الرفاه.
٦- مواجهة العنف.

وبعد ذلك عاد جيدنز في «الطريق الثالث» ليقدم قائمة واسعة من السياسات المقترحة التي تهدف إلى اعادة موضعة «يسار الوسط التقدمي في السياسات البريطانية». ويقول في هذا الصدد: أن «الهدف الأخير لسياسات الطريق الثالث هو أن تساعد المواطنين على استشراف طريقهم من خلال ادراك الثورات الرئيسية لأيامنا هذه: العولمة، والتحولات في الحياة الشخصية وفي علاقتنا مع الطبيعة».

يظهر جيدنز تفاؤله تجاه مستقبل البشرية، ويقول في هذا الصدد: «ليس هناك فاعل واحد، أو جماعة أو حركة منفردة يمكن لها (كما افترض ماركس أن تفعله طبقة البروليتاريا) أن تنهض بتحقيق الآمال الانسانية. لكن هناك عدة نقاط للانخراط السياسي التي يمكن أن توفر الأساس الجيد للتفاؤل».

ويستبعد جيدنز امكانية وجود ايديولوجية أو برنامج سياسي واحد، يتسم بالشمولية والتماسك. وبدلاً من ذلك فإنه يدعو للذهاب إلى ما وراء «الصور الصغيرة»، بحيث يستطيع الناس أن يؤثروا مباشرة في حياتهم وفي بيوتهم، أماكن عملهم، أو مجتمعهم المحلي. فهذا، هو الفارق، حسب رأي جيدنز، ما بين المثالية الخيالية والمثالية الواقعية المفيدة. الأمر الذي يحدده على أنه المدخل لاكتشاف المستقبلات البديلة والتي يمكن لها أن تساعد الناس على إدراكها. يعني جيدنز بالمثالية أنها الأمور الجديدة والاستثنائية، فيما يعني بالواقعية أنها الفكرة المتجذرة في العمليات ذات الصلة بالمجتمع القائم فعلاً، والتي يمكن للمواطنين إدراكها بخبرتهم الخاصة، ويصور هذا المستقبل، وفي نقطته المركزية، على أنه نظام عالمي يتسم بصبغة اجتماعية أكبر وبعيدة عن العسكرة، وان يكون له اهتمام أوسع بالكون، والبيئة وحركات المرأة والسلام، والحركة الديمقراطية الأوسع.

لقد نجحت الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية من خلال تبنيها سياسات «الطريق الثالث» في أوروبا والعديد من مناطق العالم، في الحفاظ على مواقعها السياسية كبديل فاعل وواقعي للسياسات الليبرالية الجديدة والمحافظة، وشكلت منافساً جدياً لها، بعد ان خيمت على العالم من خلال حكم مارجريت تاتشر وجون ميجور في بريطانيا وحكم رونالد ريجان في الولايات المتحدة، والتي عادت إلى الحكم في الولايات المتحدة من خلال الفترتين الرئاسيتين الأخيرتين.

لكن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، والمرشحة للاستمرار لعدة سنوات قادمة لم تشكل فقط هزيمة فكرية واجتماعية وسياسية للتيار الليبرالي الجديد والمحافظ، لكنها شكلت أيضاً امتحاناً جديداً لسياسات التكيف و«التنقيح» للديمقراطية الاشتراكية التي انطوت عليها أفكار وسياسات «الطريق الثالث»، باعتبارها إنحناءة نحو اليمين، تحت ضغط التحولات المعاصرة التي رافقت العولمة وثورة المعلومات والاتصالات وصعود الاقتصاد الجديد.

فالعديد من الظواهر التي وصفها جيدنز، باعتبارها من متغيرات العصر، واعتقد أنها «ثوابت» تسم العالم المعاصر، وتبرر اعادة النظر في العديد من مقولات اليسار أو الديمقراطية الاشتراكية – نقول أن هذه الظواهر قد جاءت الأزمة الأخيرة لتخضعها للمراجعة والتأمل وإعادة التفكير، وبالتالي فانها قد تعلم وتساعد على استنباط دروس أكثر عمقاً وديمومة.

هناك عدة طرق للتعلم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستنباط دروس وأفكار جديدة حول البديل الملائم لرأسمالية اقتصاد السوق في طبعتها الليبرالية المتطرفة. لكن حتى لو اعتقد اليساريون الأصوليون ان الأزمة الراهنة قد أعادت الاعتبار للنظريات اليسارية التقليدية، كما عرفناها في تجربة الاتحاد السوفياتي، والدول الأخرى التي انضوت تحت مسمى «المعسكر الاشتراكي»، فإن من المؤكد أن النموذج السوفياتي، القائم على مركزية التخطيط والدور الواسع للدولة في ادارة الاقتصاد والملكية العامة، ليس مرشحاً للعودة من جديد.

ان المطلوب هو الاقتراب أكثر من البديل الواقعي للرأسمالية المعولمة والمنفلتة من عقالها، كما عرفناها خلال العقدين الأخيرين. وهو بديل لا يمكن صياغته بدون حوار عالمي، يعيد الاعتبار إلى عالم الجنوب مكانته كشريك حقيقي في النظام الدولي، ويأخذ بالاعتبار حقوقه ومصالحه، فضلاً عن مصالح الجماعات والحركات الاجتماعية والطبقات المحرومة في عالم الشمال أيضاً.

إذن نحن بإزاء «طريق ثالث» جديد، لا يستوعب فقط التحولات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي جاءت بها العولمة، وكذلك الثورات التقنية في مجالات المعلومات والاتصالات، وفي أساليب الحياة وغيرها من أنواع الاستقطاب الجديدة. وإنما نحن بإزاء تنقيحات جديدة، تقدمية، للطريق الثالث، تستوعب الدروس التي كشفت عنها دروس الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بما يعيد التوازن ويرجح كفة العدالة الى سياسات الطريق الثالث في تكيفها مع المتغيرات الجديدة. ومن ذلك كبح جماح العولمة الاقتصادية وإعادة الاعتبار للدولة الوطنية، القائمة على الديمقراطية والمشاركة، ووضع حد لتغول قوانين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإماطة اللثام عن مثالب صنمية ووثنية السوق وما ينسب اليها من قدرة على التصحيح الذاتي، والتوجه لبناء نظام دولي تشاركي وتصحيح قواعد التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى، المسؤولة عن ازدياد الفقر وتأبيده، وتعميق الاختلالات بين الشمال والجنوب، وداخل كل مجتمع.

لم تسد فلسفة الليبرالية الجديدة وأفكار المحافظين الجدد خلال العقدين الأخيرين، جراء متانة طرحها أو صوابها الكلي، كما يدّعي ممثلوها، وإنما جراء التآكل التدريجي للنموذج الاشتراكي، كما عرفناه في تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان السائرة في فلكه في أوروبا الشرقية والعالم الثالث. وقد انتصرت الليبرالية وأفكار اقتصاد السوق وعمت العالم لغياب البديل الصالح، بُعيد الانهيار المدوي للاتحاد السوفياتي.

لكن العالم لم يصبح أفضل، بل أصبح اسوأ خلال العقدين الأخيرين، وبصورة أكثر وضوحاً خلال العقد الحالي. وقد آن الأوان للعالم ان يتعافى من صنمية اقتصاد السوق، ومن القواعد الحديدية للعولمة، ومن نفاق المنظمات الدولية وريائها الأيديولوجي الذي افتضحته الأزمة المالية في الولايات المتحدة وبقية العالم.

ربما كان أفضل ما كشفته الأزمات الكبرى التي مر بها العالم خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، والأشهر الأخيرة من هذا العام هو افتضاح الأسس غير العلمية للنظريات الاقتصادية السائدة، واستنادها إلى تحيزات وأهواء ومصالح تجردها من الصبغة اليقينية التي طالما وُصفت بها من جانب أنصارها.

لقد وصفت الاشتراكية الواقعية (أو الممارسة نفسها) «بالاشتراكية العلمية»، وقد ثبت عدم علميتها في التطبيق العملي. ويكرر الليبراليون الجدد ودعاة اقتصاد السوق نفس الإدعاء حين يضفون على السوق صفات سحرية، من نوع قدرتها على تصحيح ذاتها تلقائياً، وحين أعتبرت الرأسمالية وقوانين السوق كقوانين الطبيعة، صارمة ومنطقية ومحتمة. لكن الأزمة الأخيرة كشفت، كما فعلت أزمات سابقة، (لكن بصورة درامية أكبر) عن عجز النظام الرأسمالي وقوانين السوق على التصحيح الذاتي، وهو ما يقود إلى تحرير الناس أكثر من الايمان شبه الديني بحتمية وصواب قوانين السوق.

إن سقوط حيادية وموضوعية وعلمية النظريات الاقتصادية السائدة يفتح عيون البشرية أكثر فأكثر نحو البحث عن بدائل، بعيداً عن الشمولية والدولة المركزية، لكن أيضاً بعيداً عن صنمية اقتصاد السوق. قد لا نعرف الآن طريقنا للاقتصاد البديل، لكننا بتنا أكثر يقيناً فيما يخص ما لا نريد.

أنطوني جيدنز

اشتهر أنطوني جيدنز في الدوائر السياسية العالمية عندما خرج بكتابه «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية» في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. فقد اكتسب أهمية مضاعفة، أولاً في بلده بريطانيا، بالنظر إلى الدور الذي لعبه باعتباره المُنظر الأبرز للإصلاحات التي أدخلها رئيس الوزراء البريطاني السابق،توني بلير على سياسات حزب العمال، تلك الإصلاحات التي أوصلته إلى السلطة بعد حكم مديد لحزب المحافظين، بل ومكنته أيضاً من الاحتفاظ بأغلبية مقاعد البرلمان البريطاني إلى اليوم ما ضمن له الاستمرارية في الحكم مدة تزيد على العشر سنوات.

سؤال الثقافة.. سؤال السياسة

سعد محمد رحيم

لا تتطابق أسئلة الثقافة مع أسئلة السياسة في الواقع والتاريخ، لكنهما في المجتمعات المستقرة والمتحضرة تمتلكان فرصة الوصول معاً إلى نوع من التناغم (الهارموني) على الرغم من بقائهما غالباً في حالة من توتر العلاقة بينهما، إن لم نقل؛ على طرفي نقيض. فهما تتضادان، وتتداخلان من غير أن تشكّلا حالة قطيعة أو تصادم مزمن (بعكس ما يحدث في مجتمعات التخلف ذات الاقتصاديات الريعية، ما قبل الرأسمالية). والمدن الفاضلة المتخيلة منذ أفلاطون ليست سوى الأمكنة السعيدة والأوقات المؤاتية للانسجام بين الأسئلتين، أو ربما استنفاد ضرورتهما. لكن في المجتمعات الأخرى؛(الراكدة في المنظور الاقتصادي التنموي،وغير المستقرة في المنظور الأمني والسياسي،وغير المتماسكة حول هوية مشتركة في المنظور الاجتماعي) فلا شك أن أسئلة الثقافة ستنحو منحى الصدام مع البيئة السياسية وتستدعي نمطاً معيناً من الأسئلة السياسية، المنبثقة من الحقل الثقافي، وتحرِّض عليها.

وإذا قلنا أن من العسير أن يستقل الثقافي عن السياسي في المجتمعات التي تعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية فهذا لا يعني أن يحل المثقف، ثمة، محل السياسي أو أن يتماهى معه أو أن ينافسه في حقله، وإنما أن يكون نتاج المثقف جزءاً بنّاءً في معمار النهضة المتوخاة ومشروعها الفكري والثقافي. فلا يعزز قوة الثقافي سوى استقلاليته وتجرده من تهمة مزاحمة السياسي على سلطته. وإذن المثقف لا يسعى (أو هكذا يفترض أن يكون الأمر) كي يكون بديلاً للسياسي في موقعه وأداء وظيفته.. لا يريد أن يتنازل عن نطاقه الثقافي لينغمس في النطاق السياسي، وإذا فعل فإنه يكون قد خسر جزءاً لا يعوّض من دوره ورهانه الثقافيين واحتراف السياسة.

لا نود حقا فض الاشتباك بين السياسي والثقافي لأن هذا غير ممكن واقعياً. غير أن تأشير وظيفة كل منهما في استقلال عن الآخر لا يعني ألاّ يأخذ كل منهما الآخر بنظر الاعتبار.. إن بعداً سياسياً في الثقافي لا يفقده استقلاليته، وكذلك حين نتكلم عن البعد الثقافي في السياسي.. إن الفصل النظري بين السياسة والثقافة (وبين أسئلتهما لاحقاً) لا يفترض بالضرورة وضع معسكرين متقابلين أو متجاورين أحدهما للمثقفين وآخر للسياسيين..

إننا نتكلم،ها هنا، عن الفاعلية والوظيفة وليس عن الأشخاص. ولا نعدم وجود سياسي مثقف؛ سياسي لعبته السياسة ومسند بثقافة رصينة، ومثقف يحاور وينظر في الحقل السياسي، أو حتى يضع عيناً على السياسة ويتورط بلعبتها. إلى جانب أن كل سياسي يمتلك خطاباً واضحاً هو مثقف بالمعنى الواسع لكلمتي الثقافة والمثقف (تحديدات غرامشي).وكل مثقف هو سياسي بقدر ما تحوي ثقافته من بعد سياسي. لكننا نركّز على طبيعة وحقيقة الإنتاج في الحقلين وعند الشخصين (السياسي والثقافي). فالسياسي يؤثر ويغيّر في الواقع المعيش بآليات السياسة المعروفة وعمل مؤسساتها فيما المثقف يؤثر ويغير الواقع بإنتاجه الثقافي حيث يشتغل خطاب الثقافة. بالمقابل تنشأ بين النخب السياسية والنخب الثقافية منطقة رمادية حيث يتسلل بعض المثقفين إليها للتقرب من السياسيين أو لأداء دور سياسي ووظيفة سياسية. أو بالعكس. وقد تكون لهذا أحياناً بعض حسناته. نقول أحياناً، لأن عواقب وخيمة أيضاً يمكن أن تنتج عن هذا.

هناك من المثقفين،عندنا، من ينكر اهتمامه بالسياسة، أو يتبجح بالسمو على الحقل السياسي، وفي هذا نجد مغالطة كبيرة، فالحقيقة أن السياسة تحاصره من كل جانب وتؤثر في أسلوب معيشته وواقع مجتمعه ومن ثم في طريقة تفكيره ومحتوى هذا التفكير واتجاهه، ولابد أن الهمّ السياسي سيسكنه حين ينتج ويبدع، وإلا فإن نتاجه سيغدو بلا روح أو مصداقية. غير أن التورط بالسياسة لا يجب أن يصل إلى حد مغادرة الموقع الثقافي من أجل السياسة ومغرياتها.

رشح الروائي البيروي ماريافارغاس يوسا نفسه لرئاسة الجمهورية غير أنه أدرك بعد فشله في الانتخابات أن وظيفته الرئيسة هي الكتابة والإنتاج الأدبي والثقافي. وربما يكون الروائي الكولومبي غابريل غارسيا ماركيز من أكثر الكتّاب المعاصرين تماساً مع السياسة والسياسيين، لكنه أبداً لم يقبل بأداء دور سياسي مباشر وظلت سلطته مستمدة من مكانته مثقفاً وكاتباً. والمثقف المبدع، لاسيما إذا كان نجماً له شهرته الإعلامية، حين يتكلم في السياسة فإن الآخرين يصغون إليه باهتمام، حتى وإن ادّعوا غير ذلك. وفي سبيل المثال، إذا كان الساسة الأميركان ومعهم المتخصصون في العلوم السياسية في أميركا يتهمون عالم اللغة الشهير ناعوم تشومسكي، والذي غالباً ما يكتب مقالات وكتباً ويلقي محاضرات ذات طبيعة سياسية ساخنة، بأنه غير متخصص في علم السياسة، بمعنى أن رأيه لا يعوّل عليه، فإن كتاباته وآراءه (أي تشومسكي) بقيت ومازالت مؤثرة ومسموعة في أميركا والعالم من قبل دوائر إعلامية وثقافية وسياسية، وشرائح اجتماعية واسعة.

× × ×

التغيرات التي تطرأ على أسئلة الثقافة تكون في الغالب بطيئة، طالما نحن نتحدث عن المثال الذي قد يتجاوز الممكن، وعن الحقيقة، أي عمّا يجب، عن المأمول والمرتجى والمنتظر.. أما أسئلة السياسة فتكون (كذلك، في الغالب) خاضعة لتبدلات وتغيرات سريعة طالما كانت تلاحق الواقع بتوتراته واشتراطاته ومقتضياته واتجاهاته.

تبدو الصورة الأولى هكذا؛ يطرح الثقافي سؤاله من وضع مريح؛ وضع المراقب (بكسر القاف) الراصد، أو الرائي(من برج عاجي) فيما السياسي يطرح سؤاله وهو في وضع المراقب (بفتح القاف) المرصود والمرئي؛منغمساً في التجربة على أرض الواقع القلق، غير المستقر، الخطر والمتقلب. وفي النهاية قد يجري نوعاً من المزاودة بين الاثنين؛ الثقافي الذي يزاود على مثال متخيل، ليس بالضرورة أن يكون معقولاً وممكناً. والسياسي الذي يزاود على الواقع والتاريخ حد الخضوع لمنطقهما وضرورتهما المباشرة. في هذه النقطة قد تكون خسارة الاثنين مؤكدة.الأول وهو يجعل الواقع (بقوانينه وحركته وتحولاته) يفلت منه والثاني حين يستسلم للتيار الجارف إلى حيث يأخذه.

يتلمس سؤال الثقافة طريقه في الزمان الممتد، المركّب، فهو يُعنى بالسياق، وينشغل إلى حد بعيد بالمستقبل، حتى غير المنظور منه، أو غير المنظور منه في رؤية متخصصي علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة. وفي الشأن السياسي في سبيل المثال، يستغرق السؤال التحليل الجزئي الخابر من غير أن يتعدى السطوح والمرئيات والمؤثرات المباشرة إلا استثناءً. ويكون الحاضر نطاقه غالباً موغلاً لمسافة زمنية قصيرة، وبتحكم موجِّهات المصالح. وإذا كانت هذه المصالح فئوية ضيقة (وهي كذلك في معظم الأحيان في الدول المتخلفة) فإن حصيلة المنتج المعرفي تكون شحيحة وبائسة.

إن سؤال السياسة لا يبغي إنتاج معرفة لذاتها.. إنه موصول بالسلوك والممارسة ومعطياتها وبالهدف الملموس والمباشر والمحدد في الواقع الموضوعي، لكنه في النهاية يراكم خبرات ويؤسس لمعرفة. وحتى لو قلنا أن السياسة تخترق كل معرفة في الحقول المجاورة فإنها لا تكتسب عمقها الكافي ولا تبلغ أسئلتها الحية إلا بالتفاعل مع تلكم الحقول (علم الاقتصاد السياسي، الجيوبوليتيك، القانون، الأدب والفن، علم الاجتماع، الخ) والثقافة تتماسك باللحمة السياسية لكنها أبداً تمتلك قوتها بسعة منظورها وعمقه.

إن سلطة المثقف منتجاً للثقافة تمنحه حق إبداء الرأي في الشأن السياسي وهو الذي يكون قد خبر الحياة بما فيها لونها السياسي بأعمق مما فعل غيره (وإلاّ كيف نطلق عليه تسمية مثقف!). وحين يفرض عليه واجبه الأخلاقي أن يقول(الحق بوجه السلطات كلها) كما يؤكد إدوارد سعيد فإنه بذاك يكون في مرمى هجمات السياسيين ممن يخشون الحقيقة تلك.نرى مثالاً معاصراً لهذا في شخص الكاتب التركي أورهان باموك (صاحب جائزة نوبل للآداب ٢٠٠٦) كيف أثارت تصريحاته بخصوص (مقتل مليون أرمني و٣٠ ألف كردي على الأراضي التركية) حنق القوميين المتعصبين الذين اتهموه بالخيانة العظمى.

يمنح شكل السؤال نفسه (طبيعته وأسلوبه) الاقتراح الأول للإجابة.. وفي سؤال الثقافة نحن نبحث عن أفق أرحب؛ عن الحرية في نهاية المطاف.. أو قل عن الحياة في ذروة تفتحها وتألقها. وسؤال السياسة في ظل السلطات المستبدة الذي يبغي تدجين الحياة وضبطها على وفق رؤى إيديولوجية ومصالح خاصة يواجه نقيضه أو ندّه في سؤال الثقافة. الثقافة التي تستمد نسغها ومشروعيتها من قوة التحامها بالحياة واحتفائها بها ودفاعها عنها، ومحاولتها للارتقاء بها.

الحرية هي فرضية الثقافة الأولى، أو هكذا يجب أن تكون. وفي ظل السلطات الكليانية والفاشية تغدو السؤال المتربص. وكانت الانقلابات الراديكالية، وحتى وقت قريب، وما زالت، تفترس عالمنا العربي باسم التحرر والحرية. لكنها في النهاية كانت تخلق مراكز سلطة ونفوذ لها قواعد لعبة وآليات ومصالح وديدنها الأول أن يستمر القائمون عليها في مواقعهم الحالية، لذا كانت تجد في الحرية وسؤالها التهديد الأعتى لها، وهذا يفسر نزوعها نحو التوتاليتارية (الكليانية). إن الاستثمار البراغماتي المخادع لموضوعة الحرية في الحقل السياسي لا ينتج سوى أمل مرجأ. فالذرائع تكون حاضرة لانتهاك المبدأ بصرامة وخشونة وقسوة باسم مبدأ آخر ملفق، أو واقعي على طريقة (حق يراد به باطل).

حين نفترض في التجربة التداخل بين حقلي السؤالين (السياسي والثقافي) فإن الحد المتوتر اللاعب بينهما هو الأخلاق. أي منظومة القيم والمعايير والأعراف الإنسانية. فسؤال الثقافة هو معطى حضور الأخلاق ولاسيما حين يواجه سؤال السياسة وخطابها وفعلها في عملية سجال لا ينقطع. ومنذ عهد بعيد ظلت السياسة تتعاطى مع حقائق القوة أكثر مما تتعاطى مع أي شيء آخر، بما في ذلك القيم العامة والمبادئ. وترينا تجاربنا المعاصرة، عراقياً وعربياً، كيف جرت عمليات مزاودة لا تنتهي تحت اللباس التنكري للقيم والمبادئ ومن طريق رفع شعارات صاخبة وبراقة أفرغت في النهاية من محتوياتها (أي تلكم القيم والمبادئ) حتى باتت في وضع البؤس وصارت مثار تندر وسخرية. وذلك الخراب والهتك كله الذي أصاب القيم والمبادئ (التي هي نتاج تجربة مجتمع وأمة وتطور ثقافتهما عبر قرون) بفعل أخطاء وخطايا وحماقات سلطات سياسية متعاقبة يفرض على النخب الثقافية (إن لم يكن الفساد والخراب طالها هي الأخرى) أن تعيد إنعاش روح الأمة وتنهض بثقافتها وتهيئها للقيام بدور حضاري جديد. وهذا يتطلب بدءاً صياغة أسئلة صحيحة تتسم بالجرأة، أي ألاّ تخشى التابوات وألاّ تتردد في دخول المناطق الممنوعة التفكير بها، وأن تصدر عن نظر عقلاني وعملاني عميق. وإذا كان بالإمكان صياغة مفهوم نطلق عليه (السؤال السياسي للثقافة) فإن هذا السؤال في واقعنا المعاصر لابد أن يدور حول الكيفية التي يمكن بها خلق البيئة الثقافية التي فيها وعبر مفاعيل عناصرها تُصاغ عقلية المجتمع وتوضع في المسار الحضاري المطلوب. وفي هذه النقطة لابد أن يتآزر ويشتبك سؤال السياسة مع سؤال الثقافة للوقوع على مفصل النهضة الصحيح. ولقد كان المشروع النهضوي الفكري العربي الذي بزغ في منتصف القرن التاسع عشر ذو محتوى ومضمون سياسيين، وبقواسم مشتركة في طبيعة الأسئلة التي يطرحها كل من المشتغلين في حقلي السياسة والثقافة، على الرغم من مفترقات الطرق والأزمات والإشكاليات الحاصلة فيما بعد.

والسؤال الخطير والمهم الذي يفرض نفسه، في سياق أطروحتنا، هو؛ متى تكون إستراتيجية السياسة جزءاً من إستراتيجية الثقافة، وليس العكس؟.

يبدو،للوهلة الأولى، كما لو أننا نوحي بالحديث عن مدينة فاضلة.. عن مستوى مغاير من التناقضات بعد حل التناقضات المعروفة التي تنخر، الآن، جسم مجتمعنا وتطبعها بطابعها.. عن مجتمع الوفرة لا الندرة (نسبياً ولكن ملموساً بوضوح وقوة).عن التصالح بين الثقافة والسياسة والاقتصاد والأخلاق.. بين المجتمع والمؤسسة.. بين النخب والدولة.. بين العام والخاص.. بين المبدأ والمصلحة.. بين الحرية والضرورة.. وأكاد أقول؛ بين الديمقراطية والاشتراكية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com